

تعليم

إضراب ضد توحيد «ماستر» الآداب

المسلمين في الفرع الأول. كما أن للفرع الثاني خصوصية شرحها طراد تتعلق باللغة، إذ إن جميع المواد تعطي باللغة الفرنسية. وقد دعا الأساتذة في بيان لهم إلى إيجاد سياسة طويلة الأمد تنظم كلية الآداب بعيداً عن القرارات الإدارية المتبدلة والمناخات السياسية، وذلك ضمن إطار نهج أكاديمي يأخذ بالاعتبار مصلحة الطالب والأساتذة والجامعة ككل.

في اتصال مع «الأخبار»، أجابت العميدة بأن المركزية كانت موجودة في السابق، وأنها لم تأخذ القرار منفردة، بل عقدت سلسلة لقاءات مع الأقسام ومجلس الوحدة، وهناك محاضر موثقة. وكررت العميدة أن هناك نقصاً في الأساتذة في الفرع، وهناك عدد ضئيل جداً من الطلاب في بعض الاختصاصات. وقد دعت طلاب الفرع الثاني إلى وقف «الدلع» و«الغنج»، إذ إن العمادة تبعد 5 دقائق فقط عن الفنار، وأضافت إن تجربة الدمج في العام الماضي كانت ناجحة، والطلاب كانوا فرحين وقد تفاعلوا في ما بينهم، وعن انضمام أساتذة الفرع الثاني إلى الإضراب،

رأت بري أن أسباب رفضهم للتوحيد غير أكاديمية بالمطلق ولها اعتبارات شخصية، بحيث «يتداخل الخاص فيها مع ما هو عام». الهيئات الطلابية لباقي الفروع وإن فضلت تأجيل تحركها إلى بداية العام الدراسي، إلا أنها تحمل المطالب نفسها الراضة للتوحيد، أما توجه العام لباقي أساتذة الفروع فليس واضحاً بعد، ولكن يتم التحضير لعقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بين معظم الأساتذة لاتخاذ موقف موحد. مقاطعة الامتحانات لأسبوع هي خطوة تحذيرية، وستلبيها خطوات تصعيدية إن لم تلب المطالب، بحسب ما صرح جولي معلولي باسم الهيئات الطلابية في المؤتمر الصحافي أمس.

المستوى والطريقة واللغة التي تعطي بها المواد في مختلف الفروع شكلت مشكلة أساسية للطلاب، كما سجل الطلاب اعتراضهم على موضوع الإجازة التي لم تعد تصنف إجازة تعليمية، وأصبح الطالب مجبراً على أن يحصل على ماستر 1 لتعترف المؤسسات التعليمية بشهادته، وخصوصاً في التعليم الثانوي الرسمي.

جواب العميدة عن جميع هذه النقاط كان «لا حل». واليوم لم يتغير شيء، بل إن محاولات الحد من

عميدة الكلية
تدعو طلاب الفرع
الثاني إلى وقف
«الغنج»

الاحتجاجات باءت بالفشل أيضاً، ولا سيما أن أساتذة الفرع الثاني أيدوا «مقاطعة الامتحانات» كخطوة تحذيرية. يقول ممثل أساتذة الفرع الثاني د. جورج طراد لـ «الأخبار» إن القرار هو تعدد على الدستور، وتحديد ما يتعلق باللامركزية، وخرق للقانون 66 الذي ينظم سير العمل في الجامعة اللبنانية، وينص على أن القرارات تتخذ من الأسفل إلى الأعلى، «ولا تفرض علينا من فوق». وأشار طراد إلى أن الجامعة اللبنانية هي للفقر ولا يجوز تهجيرهم منها، رافضاً بشكل مطلق تبرير التوحيد بفكرة الدمج والاختلاط بين المذاهب والطوائف، حيث إن نسب الطوائف غير المسيحية تصل إلى 35% في الفرع الثاني، وهي نفسها تقريباً بالنسبة إلى غير

حسين مهدي

عادت قضية توحيد ماستر الآداب إلى الواجهة من جديد، فبعد سلسلة من الاجتماعات بين الطلاب وعميدة الكلية، وفاء بري الحاج، قبل عطلة آب الجامعية، أعلن الطلاب خلال مؤتمر صحافي أمس الإضراب لمدة أسبوع واحد، تزامناً مع امتحانات الدورة الثانية.

القضية بدأت العام الماضي، بعد إصدار العميدة قراراً يقضي بنقل صفوف الماستر 2 من الفروع إلى مبنى العمادة، ما كبد الطلاب مشقة الذهاب يومين في الأسبوع إلى منطقة الدكوانة من زحلة والجبل وصيدا ومن الفرعين الأول والثاني. تقرر الإدارة هذا القرار بصعوبة تأمين الأساتذة لمختلف الأقسام الأكاديمية، إلا أن تجربة توحيد الماستر 2 فشلت فشلاً واضحاً، ما يستدعي برأي الطلاب العودة عن هذا القرار. تقول حنان (طالبة في قسم علم النفس) إن عدد الحضور في الفصل الأول من السنة يصل إلى 80 طالباً، في قاعة لا يتجاوز عدد مقاعدها الخمسين.

في اجتماعات سابقة مع عميدة الكلية، شرح الطلاب أسباب اعتراضهم على توحيد الماستر بالمطلق والعودة عن قرار توحيد الماستر 2، ولا سيما لجهة صعوبة الانتقال من المناطق البعيدة إلى الدكوانة، فضلاً عن أن المكان «غير مؤهل لاستيعاب الطلاب». ردت العميدة بأن رئاسة الجامعة رفضت طلب العمادة بإيجاد مبنى جديد. وسجل الطلاب اعتراضهم أيضاً حول موضوع التدريس قبل الظهر، ولا سيما أن معظم طلاب الماستر مضطرون إلى العمل. ردت العميدة: «لما بدو الطالب يشتغل وما معو وقت يجي على الجامعة ما يتسجل». وأشار الطلاب موضوع المنهاج غير الموحد في جميع الفروع، وقد أثبتت تجربة الماستر 2 أيضاً أن اختلاف

من الخدمات تلبية للاحتياجات الرئيسية للسجينات.

المقدم غسان عثمان، من وزارة الداخلية، أعلن أن الوزارة أعدت لألثة بأسماء الموقعين الذين لم يطلب القضاة حضورهم إلى المحكمة منذ ما يزيد على ستة أشهر، وذلك بهدف التسريع في إجراءات المحاكمة والضغط على القضاة الذين لا يقومون بواجباتهم. وانتقد عثمان أداء بعض الجمعيات العاملة في السجون وتسببها في بعض الأحيان بالفوضى الموجودة في السجون. كلام عثمان أثار عاصفة من الردود من قبل الجمعيات المشاركة. وذكرت جماعة مرعي من المعهد العربي لحقوق الإنسان أن الشرطة المكلفة بإدارة السجون متورطة في الاتجار بالمخدرات وتقديم الخدمات مقابل الرشى، عدا عن فضائح عديدة أدت إلى صدور قرارات تأديبية بحق عدد من العناصر والضباط. دورها، دعت رئيسة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين المحامية إليزابيت سيوفي إلى إنشاء لجنة متابعة تضم الجهات المعنية بالسجون.

ومن أبرز التوصيات التي أعلن عنها في ختام الورشة، مراعاة الاحتياجات الصحية للسجينات لجهة إجراء الفحص الشامل عند دخول السجن، إلى جانب الاهتمام بالصحة الجنسية والإنجابية والنفسية والوقائية. وحول الحق في الغذاء، أوصت الورشة بضرورة توفير وتحسين نوعية الطعام وكمية الغذاء بما يراعي النساء الحوامل والمرضعات وذوات الاحتياجات الخاصة. كما أوصت الورشة بتأمين المستلزمات الأساسية للسجينات من الفوط الصحية والمناشف والملابس، وذلك ضمن البند المتعلق بالحق في النظافة الشخصية. رزمة الحقوق الخاصة بالسجينات تشمل أيضاً الحق في التأهيل وإعادة الاندماج والحق في التواصل والحق في الحصول على المعونة القضائية مع اهتمام خاصة بالسجينات الأجنبية وحقهن في الحماية القانونية والنفسية، وتطوير إدارات السجون وتدريب الحارسات والممرضات والأطباء العاملين.



أسبوعياً. ولا تتامن حاجة السجينات من الفوط الصحية أبداً. ولا تنفصل المراحيض عن أماكن النوم في سجن بعيداً، وتنفصل قليلاً في سجن زحلة. ولا يؤمن الغذاء الخاص بالمرأة الحامل خلال فترة الحمل، ولاحقاً الإرضاع. وحول الحق في التقاضي، يشير التقرير إلى أنه لا تفصل الموقوفات والمحكومات لأسباب مدنية عن الموقوفات والمحكومات لأسباب جزائية. وتشمل العقوبات التأديبية منع السجينات من التواصل مع أسرهن وأطفالهن.

وتؤكد زعيتر أن التقرير ينطلق من رصد أداء سلطات السجون في سجون النساء الأربعة في لبنان، وأن توفر بعض من هذه المعايير لا يعني أن الدولة قامت بتوفيرها، بل منظمات غير حكومية، أهلية وخيرية ناشطة في السجون وتعمل على تقديم العديد

حماية المستهلك

أسعار البيض تقفز 50%

محمد وهبة

«كرتونة البيض أصبحت بـ9000 ليرة ابتداءً من صباح اليوم». هذا الكلام الذي نشره رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين أنطوان حويك على صفحة الفيسبوك أول من أمس، لم يتوقف عند حد إطلاع أصدقائه على ما يحصل في زوارب العالم الحقيقي، بل استكماله بالآتي: «نصيحة للمنتجين الكبار أوقفوا احتكاركم؛ لأن زيادة الطلب نتجت من الحالة النفسية التي دعت الناس إلى التموين خوفاً من الحرب... وأعيدوا الأسعار إلى ما كانت عليه نهار السبت أو سنطالب بوقف كافة وسائل الدعم والحماية لكم».

اللافت في كلام حويك أمران: الأول هو كلامه على الاحتكار، والثاني هو كلامه على الدعم والحماية اللذان يحصل عليهما المنتجون. حويك أوضح لـ «الأخبار» أن سعر كرتونة البيض ارتفع من 6000 ليرة إلى 9000 ليرة. هذا يعني أن نسبة الارتفاع بلغت 50%. واستغرب أن يحصل هذا الأمر بلمح البصر؛ «فلو كان الأمر منطقياً، لكنا قد شهدنا ارتفاعاً في أسعار الأعلاف أو أكلاف أخرى تكون أسعارها مرتبطة بالخارج، لكن ما



سعر كرتونة البيض ارتفع من 6000 ليرة إلى 9000 ليرة (أرشيف)

جري هو أن سعر كرتونة البيض ارتفع خلال يوم واحد، وبهذه النسبة الهائلة، ما يعني أن الاحتكارات عادت لتكشف عن أنيابها من جديد. لكن كيف يمكن التجار والمحتكرين أن يستفيدوا من رفع أسعار البيض بهذه السرعة؟ الإجابة ليست معقدة،

فالمعروف أن التجار يراقبون السوق ويراقبون التطورات التي يمكن أن تؤثر على السوق. بنتيجة هذه المراقبة، تبين للتجار أن مخاوف المستهلكين في لبنان من التصعيد الأميركي الرامي إلى تنفيذ عدوان على سوريا دفعهم إلى التموين.

من بين السلع التي يمكن تموينها هي البيض. سلعة رخيصة وقابلة للتمويل على فترة أسابيع، ولا ضير من تموين كمية تصل إلى كرتونتي بيض أو ثلاثة في البراد. لذلك، شهدت الأسواق طلباً قابله للتجار بخطوة استغلالية، كالعادة. الاستفادة من هذه «الطفرة» دفعت التجار إلى رفع الأسعار بهذه الطريقة الجنونية من دون أي مسببات أو ظروف خارجية. تفسيرات المنتجين لا تأخذ في الاعتبار المستهلك. في رأي نائب رئيس نقابة مربي الدواجن سمير قرطباوي، إن المنتجين تحملوا خسارات ضخمة خلال الأشهر الثمانية الماضية بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج من جهة، وبسبب التهريب ودخول كميات من البيض غير الشرعي إلى السوق المحلية، وبسبب تقلص القدرة على التصدير، وبالتالي يجب أن يعوض المنتجون خساراتهم. ويشير قرطباوي إلى أنه «لولا وزير الزراعة حسين الحاج حسن الذي تمكن من فتح سوق العراق أمام البيض اللبناني، لما تمكن المنتجون من الصمود». إلا أن قرطباوي يعتقد أن الأسعار زادت 1500 ليرة فقط لكل كرتونة وليس 3000 ليرة، أي إن نسبة الزيادة 20%.

14,3

في المئة

هي نسبة تراجع الصادرات الزراعية في النصف الأول من هذا العام بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2010. وأشار التقرير نصف السنوي لجمعية المزارعين إلى أنه «خلافاً لكل البيانات الصادرة عن بعض الجهات الرسمية التي حاولت إظهار تحسن بالصادرات الزراعية، إلا أنها سجلت 192 ألف طن فقط، بالمقارنة مع 224 ألف طن خلال النصف الأول من سنة 2010، و196 ألف طن في 2011، و182 ألف طن في 2012. وجاء في التقرير أن صادرات البطاطا زادت بمقدار 27,7% في النصف الأول من 2013 مقارنة مع 2010، وزادت صادرات التفاح بنسبة 31%. أما الصادرات من الحمضيات فتراجعت 37,5% والموز 33,5%.